

ثم حل المشكلة الفلسطينية معه ، باعتباره الممثل للفلسطينيين .

ان هذا الاتجاه ، كما هو معروف من بنات افكار المزعامة العمالية الصهيونية ، التي عادت الى الحديث عن محاسنه مؤخرا . وفي هذا الصدد أعلن يتسحاق رابين ، مثلا ، انه « من الضروري ربط حل القضية الفلسطينية مع المملكة الاردنية ، اي مع سكان ارض اسرائيل - الشرقية ، في اطار اتفاقية سلام مع هذه الدولة » (٧٣) . واضاف رابين ايضا انه لا يؤمن « بامكانية الوصول الى حل دائم في هذه المرحلة ، ضمن تحقيق معاهدة سلام مع الاردن ورسم حدود قابلة للدفاع ، تكون مختلفة عن حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ . لذلك يجب السعي الى حكم اسرائيلي - اردني مشترك لفترة زمنية طويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وبعبارة اخرى : يأخذ الاردن على عاتقه مسؤولية الجانب الاداري من حياة السكان في هذه المناطق ، وتأخذ اسرائيل مسؤولية الامن [ وتخطيط ] الاستيطان اليهودي بشكل متفق عليه سلفا ، وذلك من دون الالتزام سلفا باي حل دائم بعد الفترة الانتقالية ، التي يجب ان تستمر من ١٠ - ١٥ سنة » (٧٤) .

اما شمعون بيريس فيدعو الى مشاركة الاردن في المفاوضات ، لانه لا يعتقد « ان مصر تستطيع القيام بدوره . ان من يستطيع القيام بهذا الدور هو م.ت.ف ، وهذا ما نريد منعه تماما » (٧٥) . كذلك أعلن رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست ان اي حل يتم المتوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة يجب ربطه بالاردن ، وذلك بعد اعادة جميع مناطق الضفة الغربية اليه باستثناء القدس الشرقية . « ان تسليم القدس الشرقية الى دولة عربية سيؤدي مع الوقت الى الاعلان عنها كعاصمة لدولة فلسطينية ، ومعنى ذلك صراع مستمر ومفتوح ، ودلالة على ان الموضوع الفلسطيني سيبقى من دون حل على مر الايام . واعتقد ان هذا هو اسبب الذي يجب من اجله ربط اي حل بشأن الضفة الغربية مع الاردن ، لكي تكون عمان عاصمة الدولة الواقعة شرقي اسرائيل » (٧٦) . وبهذه الطريقة ، يعتقد يعقوبي ان بالامكان حل القضية الفلسطينية « لان معظم سكان هذه الدولة من الفلسطينيين . وستكون لهم اقلية في البرلمان ، ويستطيعون انتخاب رئيس حكومتهم . وليس هنالك اي سبب لعدم منح استقلال اداري معين لليهودية والسامرية وغزة ، اي ثلاثة اقسامية تكون مرتبطة بتلك الدولة . ان ما يمنح الاردن من الموافقة على حل كهذا هو ليس عدم موافقته على قضية القدس الشرقية ، وانما عدم رغبته في ان يكون اول من يصل الى اتفاق مع اسرائيل ، وعدم توفر ظروف ملائمة لذلك ، لان ليس له مركز شرعي كشریک . واعتقد ان بالامكان الوصول الى حل لهذه المشكلة » (٧٧) .

كذلك تحدث النائب نفتالي فيدر ( مهام ) حول التسوية الاقليمية مع الاردن بقوله : « ان ربط الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاردن ، قد يمكن الشعب الفلسطيني من ان يجد في هذا الحل تعبيراً عن حقه في تقرير مصيره . ومع دولة كهذه ، يمكن الوصول الى تسوية حول تعديلات امنية في الحدود . وهذا هو الحل الوحيد - اذا كانت التعديلات في الحدود لاسباب امنية فقط - الذي لم يرفضه محاورونا من الطرف الاخر » (٧٨) . ويعتقد فيدر ان الحل الشامل يجب ان يتم على مرحلتين ، حيث ينضم الملك حسين الى المرحلة الثانية منه . « انني لا اوافق على الحل ... الذي يقترحه بيغن ، لان عدم التنازل عن الحق في اي جزء من ارض - اسرائيل ، سيؤدي الى بانغولستان ، على غرار جنوب افريقيا ... ان الحل الوظيفي ليس مرفوضاً من اساسه ، اذا كان واضحاً منذ البداية ، انه مرحلة وسطى فقط ، ومبني كنه على الارتباط مع الاردن . فالمرحلة الاولى من الحل يجب ان تكون اقامة حكم مدني ذاتي ، يهتم بجميع قضايا الضفة والقطاع ، باستثناء